الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.16

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

السودان*: مشروع قرار

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بصيغتيهما الواردتين في القرارين ٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦)، على التوالي، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن عام ٢٠٠٩ يصادف الذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٣/٢٢٤ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية[1]،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي اضطلعت به تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تحديد رؤية إنمائية واسعة وأهداف يتفق عليها الجميع،

وإذ يساورها القلق لأن الأزمات الدولية التي تشهدها حاليا مجالات الاقتصاد والمال والطاقة والغذاء، وكذلك التحديات التي يطرحها تغير المناخ، تزيد الوضع الدولي الراهن خطورة وتؤثر بشكل سلبي في آفاق التنمية في البلدان النامية، مع التهديد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل،

١ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

٢ - **تقرر** أن تواصل النظر، خلال دورة الجمعية العامة الخامسة والستين، في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يضمن التقرير القادم الذي سيقدمه في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل'' استعراضا عاما للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل في ضوء المبادئ ذات الصلة الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.